

نشرة دورية عن اهم موضوعات المنظمات الاقتصادية الدولية

ديسمبر ٢٠٢١

- في ضوء أهمية مفاوضات المنظمات الاقتصادية الدولية بصفة عامة، ومنظمة التجارة العالمية بصفة خاصة، وتأثير تطوراتها على التجارة الدولية، فيما يلي عرض موجز عن اهم الموضوعات التي طرحت خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١، وتتناول النشرة الموضوعات التالية:
- تأجيل المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بسبب الحالة الوبائية.
 - قيام جمهورية مصر العربية بتقديم أخطار لمنظمة التجارة العالمية حول اشتراطات استيراد المنتجات الحلال إلى السوق المصري.
 - تأجيل انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي *WEF* بسبب تفشى المتحور الجديد المعروف باسم اوميكرون.
 - موجز عن تقرير منظمة الاونكتاد بشأن التجارة الدولية.

أولاً: أهم موضوعات منظمة التجارة العالمية

١- تأجيل المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بسبب الحالة الوبائية

- أعلن المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية تأجيل المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحين تحسن الحالة الوبائية، والذي كان مقرر انعقاده خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ٢٠٢١ ، وقدم المجلس اقتراح بانعقاده خلال الأسبوع الأول من مارس ٢٠٢٢ حتى تتمكن الدول الأعضاء من المشاركة. سلطان
- عقد المجلس العام للمنظمة اجتماع في ٢ ديسمبر ٢٠٢١ لبحث كيفية المضي قدماً بالعمل بالمنظمة بعد قرار تأجيل المؤتمر الوزاري، وقد استعرض رؤساء اللجان التفاوضية موقف المفاوضات في كافة المسارات مؤكداً على أهمية البناء على ما تم تحقيقه قبل تأجيل المؤتمر الوزاري وخاصة في مفاوضات دعم مصائد الأسماك. سلطان
- أشارت السيدة مدير عام المنظمة إلى أنها تتطلع للتركيز على الانتهاء من مفاوضات دعم مصائد الأسماك وكذا المفاوضات الخاصة باستجابة المنظمة للجائحة بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية قبل نهاية فبراير ٢٠٢٢، ليتم الاتفاق على موعد لانعقاد المؤتمر الوزاري. سلطان

- أكدت الدول الأعضاء على دعمها لاستمرار العمل من أجل التوصل لمخرجات إيجابية وإنهاء المفاوضات الخاصة بدعم مصادد الأسماك واستجابة المنظمة للجائحة في أقرب وقت ممكن ليتم الدعوة لانعقاد المؤتمر الوزاري وإقرار تلك المخرجات من جانب السادة الوزراء، كما أكد الاتحاد الأوروبي على أولوية ملف إصلاح المنظمة. سلطان

أولويات الدول النامية في مفاوضات المنظمة سلطان

أعاد عدد من الدول النامية التأكيد على أولوياتها المتمثلة في التوصل لاتفاق حول مقترح الإعفاء المؤقت من بعض أحكام اتفاق حقوق الملكية الفكرية (التريس) لمواجهة الجائحة، والتوصل لاتفاق متوازن بالنسبة لمفاوضات دعم مصادد الأسماك يتضمن أحكاما للمعاملة الخاصة والتفضيلية تتوافق مع احتياجات الدول النامية ، واستمرار العمل للتوصل لاتفاق في مفاوضات الزراعة يساعد الدول النامية على تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الإشارة إلى صعوبة تحديد موعد لانعقاد المؤتمر الوزاري نظرا للظروف الدولية الراهنة، كما أكدت على أن ذلك لا يتعارض مع العمل على التوصل لتوافق بشأن الأولويات.

٢- اخطار منظمة التجارة العالمية حول اشتراطات استيراد المنتجات الحلال إلى السوق المصري

قامت جمهورية مصر العربية في ٢٠٢١/١٢/١ بالتقدم بالإخطار رقم G/TBT/N/E/EGY/313 إلى منظمة التجارة العالمية بشأن القرارات المصرية لطلب شهادة حلال لعدد من المنتجات الغذائية المصرية، وذلك ليتم تعميمه على الدول الأعضاء بالمنظمة.

ثانيا: أهم موضوعات المنظمات الاقتصادية الدولية

أ- تأجيل انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي WEF

- قرر المنتدى الاقتصادي العالمي تأجيل اجتماعه السنوي الذي كان من المقرر انعقاده خلال الفترة من ١٧-٢١ يناير ٢٠٢٢ في دافوس بسويسرا حتى أوائل الصيف المقبل، وذلك بسبب تفشى المتحور الجديد المعروف باسم اوميكرون.
- كما قرر المنتدى انضمام المشاركون إلى سلسلة من الجلسات النقاشية بعنوان حالة العالم على ان يكون ذلك عبر المنصات الالكترونية، ولتضم هذه الجلسات عدد من رموز وقادة العالم.

ب- تقرير منظمة الاونكتاد بشأن التجارة الدولية

افاد المكتب التجاري في جنيف بصدد تقرير منظمة الاونكتاد بشأن التجارة الدولية الصادر في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١، تحت عنوان "تطورات التجارة العالمية *Global Trade Update*"، والمتضمن معدلات نمو التجارة العالمية حتى الربع الثالث من عام ٢٠٢١، وفيما يلي أهم ما تضمنه التقرير من نقاط فيما يتعلق بالتوجهات العالمية للتجارة الدولية:-

- ظلت معدلات نمو التجارة العالمية قوية خاصة في مجال التجارة في السلع خلال عام ٢٠٢١، وان كان الانتعاش بدرجة اقل في تجارة الخدمات التي لا تزال دون مستوياتها المسجلة في عام ٢٠١٩.
- بلغ حجم التجارة العالمية في السلع خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١ نحو ٥,٦ تريليون دولار، في حين بلغ حجم التجارة العالمية في الخدمات نحو ١,٥ تريليون دولار خلال نفس الفترة، وقد بلغ معدل نمو التجارة العالمية على أساس ربع سنوي خلال عام ٢٠٢١ نسبة ٠,٧٪ بالنسبة لقطاع السلع، و ٢,٥٪ بالنسبة لقطاع الخدمات. وفي حالة المقارنة على أساس سنوي فقد زادت التجارة العالمية بنسبة ٢٢٪ بالنسبة للسلع، و ٦٪ بالنسبة للخدمات.
- شهد الربع الثالث من عام ٢٠٢١ زيادة قوية في التجارة في معظم القطاعات الاقتصادية، وقد ازدادت قيمة التجارة في المنتجات المتصلة بالطاقة أكثر من غيرها، والذي يرجع إلى ارتفاع الطلب وزيادة أسعار الوقود الأحفوري. كما كان نمو التجارة أعلى من المتوسط في العديد من قطاعات السلع الأساسية بما في ذلك المعادن، ومن ناحية أخرى، كانت التجارة في بعض القطاعات المتصلة بـ COVID-19 أكثر استقراراً، والنمو في تجارة معدات الاتصالات والمكاتب والمنسوجات والملابس منخفضاً نسبياً. كما كانت التجارة المتعلقة بقطاعات السيارات أقل من المتوسط في الربع الثالث من عام ٢٠٢١، في حين ظلت التجارة في قطاع النقل سلبية مقارنة بعام ٢٠١٩.
- شهدت معظم الاقتصادات الرئيسية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١ استقراراً في معدلات نمو تجارة السلع، واستمرت تجارة الخدمات في الزيادة مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠٢١. وتجدر الإشارة إلى أن نمو التجارة في الهند تسارع في الربع الثالث من عام ٢٠٢١ في كل من السلع والخدمات، في حين ظلت المعدلات في الصين ثابتة نسبياً، وإن كانت عند مستويات مرتفعة.

■ هناك توقعات إيجابية لحركة التجارة العالمية في عام ٢٠٢١ بعد استعادة الاقتصاد العالمي عافيته حيث من المنتظر أن تزيد قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات في عام ٢٠٢١ بنحو ٥,٢ تريليون دولار عن مثيلاتها من عام ٢٠٢٠ ، وبزيادة بنحو ٢,٨ تريليون دولار عن مثيلاتها في ٢٠١٩ ، أى بمعدل زيادة يبلغ ٢٣٪ ، و ١١٪ على التوالي، وبذلك تبلغ قيمة التجارة في السلع لعام ٢٠٢١ رقما قياسيا نحو ٢٢ تريليون دولار، في حين تبلغ قيمة التجارة العالمية في الخدمات نحو ٦ تريليون دولار في نفس العام، ومن ثم ماتزال الخدمات دون المستويات المسجلة قبل الجائحة.

ورغم التحسن النسبي في تعافي الاقتصاد العالمي في ظل استمرار تداعيات الجائحة، فإنه يصعب التنبؤ بدقة من أداء حركة التجارة الدولية في عام ٢٠٢٢ بسبب عدة عوامل أهمها:

١. استمرار تباطؤ الانتعاش العالمي لاسيما مع تعذر تحديد تداعيات متحور كورونا، كما أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية والضغوط التضخمية قد يؤثر سلبا على الآفاق الاقتصادية وتدفقات التجارة الدولية.
٢. الاضطرابات التي تشهدها سلاسل التوريد العالمية وشبكات اللوجستيات العالمية مع ارتفاع تكاليف ومخاطر الشحن الدولي.
٣. الأزمة العالمية في إنتاج أشباه الموصلات *semi - conductors* والتي تؤثر سلبا على الصناعات التكنولوجية والكهربائية. يذكر انه منذ بداية وباء *COVID-19* ، تواجه صناعة أشباه الموصلات أزمة بسبب الطفرات غير المتوقعة في الطلب واستمرار قيود العرض، وقد أدى نقص أشباه الموصلات بالفعل إلى تعطيل العديد من الصناعات، ولا سيما قطاع السيارات، وإذا استمر هذا النقص، فقد يستمر في التأثير سلبا على الإنتاج والتجارة في العديد من قطاعات الصناعة التحويلية.
٤. العوامل الجيوسياسية وإضفاء الطابع الإقليمي على التدفقات التجارية، وقد تؤدي التوترات الجيوسياسية المستمرة بين بعض الاقتصادات الرئيسية إلى تجدد المواجهات التجارية مع ما يترتب على ذلك من آثار هامة على تدفقات التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، من المتوقع

أن يؤثر تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، على أنماط التجارة العالمية، ومن المتوقع أن تزداد التجارة الإقليمية داخل أفريقيا وداخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٥. السياسات الحكومية الداعمة للأهداف الاجتماعية وكذا الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي أو النمو المحلي لصناعات محددة.

٦. الضغوط التي تضعها الديون الخارجية على اقتصادات العديد من الدول حيث ان الاقتراض الإضافي من الحكومات لدعم اقتصاداتها أثناء أزمة COVID-19 قد يشكل مخاطر مستمرة لعدم الاستقرار المالي، وخاصة في حالة الضغوط التضخمية العالمية حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة والالتزامات المتعلقة بخدمة الديون إلى عدم استقرار العديد من البلدان ويؤثر سلبا على الاستثمارات وتدفقات التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول ذات الموارد المحدودة.